

## لماذا عرقلت السعودية تنفيذ الهدنة الجديدة؟

■ **حميدي العبدالله**

مسؤولية المملكة العربية السعودية عن عرقلة تنفيذ الهدنة الجديدة غير المشروطة التي دعت اليها الأمم المتحدة، ومسؤولية واضحة لا تحتاج إلى إثبات، فالثائق باسم الجيش السعودي العميد العسيري أدلى بتصريحات أعلن فيها صراحة أنَّ الرياض لن تلتزم الهدنة، وفعلًا استمرَّ الطيران السعودي في تنفيذ غاراته على امتداد الأرض اليمنية. وبرّر العسيري عدم الالتزام بالهدنة بالقول إنَّ أحدًا لم ينسُق مع المملكة العربية السعودية من أجل الوصول إلى هذه الهدنة، في حين من المعروف أنَّ المناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة التي حدَّدتها الصفراء لسريان الهدنة أكد أنَّ جميع الأطراف قد وافقت على هذه الهدنة، ومن غير المنطقي أن تعلن الأمم المتحدة الساعاة الصفراء لسريان الهدنة، وتؤكد أنَّ جميع الأطراف قد وافقت عليها، من دون أن تكون قد أجرت اتصالات مع المملكة العربية السعودية، وهي الطرف الأساسي، بل ربما شبه الوحيد الذي يخوض الصراع في اليمن ويشنّ الحرب الجوية والصاروخية عليه.

إذن ما قاله العسيري من تبرير لعدم الالتزام بالهدنة غير منطقي، ولا يمكن أن يقنع أحدًا، لهذا لمْه أسباب أخرى هي التي دفعت حكومة المملكة العربية السعودية لسحب موافقتها على الهدنة بعد أن كانت قد التزمت أمام مسؤولي الأمم المتحدة بالموافقة عليها.

لا شك أنَّ الرياض تريد بعث رسالة سياسية ما إلى الأمم المتحدة وإلى الحكومات الغربية، ولا سيما الإدارة الأميركية، وإلاَّ كان بمقدورها أن تعلن التزامها بالهدنة في الساعات الأولى ولو شكليًا، وتعود من جديد إلى خرقها بتذرية أنَّ الطرف الآخر لم يلتزم، وبالتالي تدفع عنها ثيمة التسبب في تعطيل تنفيذ الهدنة وتحمل مسؤولية ما ينجم عن ذلك إنسانيا وسياسيا. لكن ما هي الرسالة أو الرسائل التي أرادت الرياض بعثها إلى الأمم المتحدة وإلى الإدارة الأميركية التي أبدت ميذا الهدنة، وطالبت بحل سياسي للأزمة القائمة في اليمن؛ لا شك أنَّ الإجابة الدقيقة على هذا السؤال تحتاج إلى معلومات حول الدوافع الفعلية لحكومة المملكة العربية السعودية، ولكن من الناحية التحليلية يمكن الاستنتاج بأنَّ ما دفع الرياض إلى تعطيل تنفيذ الهدنة بهذه الصراحة يندرج في إطار واحد من الاحتمالات الآتية:

احتمال أول، قناعة السعودية بأنَّ هذه الهدنة مفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة، وهي أرادت من خلال رفضها الالتزام بالصريح بالهدنة بإرسال ردٍّ على الأمم المتحدة. لكن لو كان هذا الاحتمال هو الذي يفسّر موقف المملكة فكان الأفضل لها أن تبلغ الأمم المتحدة عدم موافقتها أثناء الاتصالات التمهيدية التي جرت.

الاحتمال الثاني، قناعة الرياض بأنَّ الهدنة قد تخلق أمراً واقِعاً يكرّس المعادلات الميدانية التي رسّدت عليها العملية العسكرية، وهي بكل تأكيد ليست في مصلحة السعودية، ولهذا عمدت إلى إفشال الهدنة بشكل صريح على أمل أن يشكل ذلك ورقة في يد الأمم المتحدة والولايات المتحدة للضغط على الأطراف اليمنية بهدف الحصول على تنازلات تكمن لأيّ هنة.

الاحتمال الثالث، رهبان الرياض على فشل مفاوضات فيينا، لا سيما أنَّ لحظة دخول الهدنة حيّز التطبيق تزامن مع تقارير تحدّثت عن مآزق المفاوضات بين إيران والحكومات الغربية حول الملف النووي الإيراني.

## فرنسا جاهزة... من التالي؟

دخل زمن الحديث في المفاوضات الاقليمية والتسويات الخاصة بالنزاعات الكبرى في الشرق الأوسط، حيّز البحث الجدي، خصوصا الأزمة السورية التي رافقت «الثورات العربية المفترضة»، والتي بدأ أن سورية المتضّرر الأكبر منها حيث شدت الأزمة بين الشرق والغرب ماليين ومعارضين وداعمين ومانيين دوليين لتفاصيل الأزمة ما يكفي لسنوات مقبلت من رسم معالم سورية الجديدة.

الحل الدبلوماسي في سورية الذي أرسلت من أجله الأمم المتحدة أكثر من مبعوث أممي آخرهم ستيفان دي ميستورا، لم يبيدَ حتى الساعة بالزخم المطلوب، لكنه اليوم بات على مقربة من تلقف متغيّرات إقليمية كبيرة تجعل من هذا الحل واقِعاً في فترة زمنية قريبة كانت محكمة لسير الأحداث الكبرى في العالم العربي.

الأزمة النووية الايرانية باتو بحكم الملف المنجز وهذا الملف الذي غير وجه «الشرق الاوسط» لسنوات بسبب فرض عقوبات على إيران اولا وعلى حلفاء إيران تانيا، والذي قاد «إسرائيل» في حروب وعمليات عسكرية واعتداءات متفرقة من أجل الخوض في معارك تضعف حلفاء إيران النووية مستقبلا، هو الملف نفسه الذي سيفتح الباب لأول ملف بعده من أجل الحل، فحل الأزمة السورية سيكون اول الجنى والطفاف.

فرنسا التي تقرّ الملفات ومتغيّراتها هي دولة من أصل عدة دول حليفة للولايات المتحدة، والتي كانت رأس حربة الموقف المتطرف تجاه الدولة السورية، وفرنسا بلسان خارجيتها وظلت على اعتبار الأزمة السورية اولى أولوياتها في المنطقة، وقد بذلت في الملف جهودا دبلوماسية هامة، ودعت الى مؤتمرات ولقاءات، واستقبلت «معارضين» سوريين وأُسست لمرحلة مقبلت في سورية الجديدة المفترضة بحساباتها التي لم تعد حسابات دولة تسلك مسارات استراتيجية بالنسبة اليها، بل باتت في عداد الدول التابعة للموقف الاميريكي واليوم.

طرح فرنسا موقف الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة يتكشف موقفها الرسمي هي ايضا من خلالُه عبر ارسال عضو الجمعية الوطنية الفرنسية رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي الفرنسي جان فرديريك بواسون الى دمشق للقاء الرئيس الأسد معلنا عن ضرورة التعاون مع الحكومة السورية للقضاء على الإرهاب والحدّ من مخاطره بواسون اكد خلال الزيارة أن استقرار سورية سينعكس إيجابا على استقرار المنطقة وأوروبا، وإن ذلك لن يتحقّق إلا من خلال دعم اللامحة السورية والحوار مع الاسد لحل الأزمة في سورية بالتوازي مع محاربة الإرهاب.

كلام النائب الفرنسي المعارض لسياسة هولاند هو كلام رسمي بطبيعة الحال، وبالمنطق القاطوني لا يمكن غشّ على فكرة مفادها أنّ الزيارة بعينها هي زيارة رسمية من شخصية فرنسية مسؤولة حاليا ولا يمكن ان تتمّ من دون إذن أو علم الخارجية الفرنسية التي تصنّف الدولة السورية «نظاما ارهابيا»، وبالتالي فإنّ هذا الإذن بحدّ ذاته ليس سوى مؤشر فرنسي على جاهزية لقبول الحلول السياسية في سورية ومدّ اليد الى هذا النظام بحدّ ذاته، والزيارة أيضا اشارة الى أنّ الموقف الغربي بات أقرب ب واضح تجاه هذا الملف، خصوصا الاوروبيين الذين يعرفون اليوم أكثر من أيّ وقت مضى خطورة تمدّد «داعش» أكثر في سورية أو الانتصار فيها، لئلا ينقل من سورية الى بلادهم وكانت تونس والكويت ومصر مؤخرا دلائلحيا على أهمية التحرك الاموي، طبعاً مع التقنم في الملف النووي الايراني الذي يجعل من ايران دولة متعادنة في ملف الإرهاب في أبعد تقدير...

فرنسا جاهزة، من التالي...؟

تصرّفت الجزائر بخط الإنكفام مع صعود الهجمة السعودية القطرية للسيطرة على القرار العربي حيث كان المدخل تغلبية العرب على سورية ومحاصرتها.
تحكّمت الجزائر انها تتقاضي المعاقبة على الموقف المتصام من مع سورية إن وقفّت وتصدّت وقالت ان جامعة عربية بلا سورية لا تشرّف الجزائر.
حرب الهميّة تستهدف الجزائر المستقلة كما استهدفت سورية، وحرب الإخضاع كذلك وربح الإرهاب كذلك.
-انتصار الحرب على سورية كان سيعني أنّ الجزائر ممّن سيدفعون الثمن.
-انتصار سورية يعني حماية خط الدفاع الأول عن الجزائر.
-لم يستطع حمد وسعود تنفيذ مطالباتهم ضدّ الجزائر لأنّ سورية هزمتهم.
-اليوم تغير المشهد كليا والجزائر أمام مخاطر بدأت تطل من جنوبها لإشعال النار في طرف ثوبها.

-لا يبقى القرار الحاسم الداخلي جزائرياً.

-إنّ اوان سماع صوت الجزائر يهدر في وجه الذين يملؤون الإرهاب ويسلحوه.
-تنتظر صوتا جزائريا برسالة إلى وزراء الخارجية العرب لمناقشة بند وحيد هو إلغاء القرارات الضالمة والخاطئة والعنصرية بحق سورية. تحت طائلة التهديد بتعليق الجزائر لعضويتها.

-فقتنا بشعب الجزائر وجيشه وقيادته كبيرة وننتظن...

التعليق السياسي

## البناء

## حقوق الشعب اللبناني... والذاكرة التاريخية

■ **د. سلوى خليل الأمين**

ويتقبل الأيدي درباً للوصلول إلى النعم والإنعام، محقة بل عادلة وتخص كل الشعب اللبناني من دون استثناء. لقد أطلق الجنرال ميشال عون صرخته، وهو على حق وما زال على حق، لأنه ليس زعيماً للتيار الوطني الحرفقط، بل هو الزعيم لكل محتاج وكل مهتمّس وكل فقير وكل مؤظف من أبناء هذا الشعب المغلوب على أمره. لهذا فإن ما جرى من مناجبة لأنصاره الذين تزلّوا إلى الشوارع معترضين اعتمادا لمؤلف من الروايات التي يبتاها بها سيدو هذا الوطن المخادعون، كانت محقة، وكان من الواجب على الدولة حماية هذا التحرك، الذي يعيّن عن تطوعات أكثرية الناس في حقهم بالحياة الحرة الشريفة في ظل عدالة اجتماعية تطال كل مواطن، ولا يحكرها رؤساء المذاهب لأنصارهم وعشيرتهم والمقبلة التي تحيط بهم، بغض النظر عن المواطنين الأقياء لهذا الوطن، والمقاومين بحق من أجل كرامته وعزته، الذين وقفوا منذ زمان بعيد وما زالوا مع القضية الفلسطينية، ومتمسكين بالمقاومة شرفاً وعتيدة وأسلوباً لدحر العدو الصهيوني عن أرض فلسطين التي ستبقى الموصلة التي توصلهم إلى كرامة عربية مفقودة عند أعراب الخفلة، الذين سلطوا علينا الفرواها وشياطينهم السذج، الذين بنوا زعاماتهم السياسية على بث الفتن المذهبية ولدينية في لبنان.

لبنانٌ هذا الوطن الذي طالما كان اللؤلؤة التي تضىء سماء هذا الشرق، وقبلة الأنظار عند كل من يريد الأمن والأمان، والمرتع الجيد لكل طالب فرح ومرح وحياة رغيدة في ظل طبيعة خلابة جعلت منه جنة الله على الأرض، وطالما كان هذا الوطن باكعاتيا دولته الضعيفة واقفا بالمردود لدعو الصهيوني ولكل طامع مهما كانت غمته وجبروته. لهذا يريد الجنرال ميشال عون، على يدفح بانصاره إلى الشارع إحقاقا لمطالب مشروعة، أن يعيد هذا الوطن إلى صورته الجميلة ومكانه الأرفع، لإيمانه بأنّ الحزب يؤخّذ ولا يعطي وأنه كقائد سابق للجيش اللبناني يدرك أهمية القيادة ومفاعيلها التي تتولى الحرص على الناس ومصالحهم أيّا تكن هذه المصالح أمنية أم اجتماعية أو سياسية الخ. لهذا كان محقّا في موقفه التي تتصدّى للأخطوط الجدي، وربالاته من الأترياء والسياسيين المتعاقبة الذين أفرزتهم الحالة السياسية المتعاقبة منذ الحرب الأهلية وما بعدها، التي جعلت المال مفتاحا لشراء الضمائر إسقاط الوطن. بالاسم وقف سيد المقاومة خطيبيا في ذكرى يوم القدس، حيا الكويت أميرا وشعبا تحية قلبية وطنية وقومية، مقدّما التهاني لشعب الكويت بتلك القيادة التي استطاعت لِمَ الشمل قبل انقراط العقد، وهذه المأثرة العظيمة تشكّل الأ نموذج الحي الذي يجب التوقف عنده، حيث على الجميع الذين يلقون الصامطة والمنفعة سواً في تهيميشها على أيدي سياسيين لا يؤمنون سوى بتلاطمة العمياء

بنماسبة الانتصار على العدو الصهيوني في حرب تموز لا بد من نخرج بالقول: إن الحق يؤخّذ ولا يعطي، لهذا كانت الأسباب، التي دعت مناصري التيار الوطني الحرو ومن مصابهم من الناس، خصوصا أغلبية القفات الصامتة والمنفصلة التي تت تهيميشها على أيدي سياسيين لا يؤمنون سوى بتلاطمة العمياء

### توفيق شومان

يستمرّ الجدل السياسي، أو يكاد، حول حرب تموز في العام 2006، على أرضية لبنانية، لا يبدو بعد تسع سنوات، انها مؤهلة لقراءة متأنية لهذه الحرب، ولا للابحاح الاستراتيجية التي آلت اليها. وفي حين أنّ القيادة «الإسرائيلية»، استعجلت منذ لحظة وضع الحرب أوزارها، في تشكيل لجنة لدراسة الإخفاقات الناجمة عن حرب تموز، بذت البينة اللبنانية وبعض من شقيقاتها العربية، مياالتين الي تجاوز القراءة الاستراتيجية للحرب المذكورة كونها مدخلا لتبلور مفاهيم ونظريات أمنية وعسكرية جديدة، وثيقة الاتصال بالصراع العربي – «الإسرائيلي»، وكذلك بتطريات الحروب وفنونها ومدراسها.

بعيدا عن السجال اللبناني المقيت، تشكل حرب تموز 2006 أولى الحروب التي أفضت إلى مراجعة نظرية «الحرب من فوق»، أيّ الحرب بالاعتماد على سلاح الجو، كعامل حاسم في تقرير نتيجة الحرب، فهذه النظرية التي سجلت انطلاقتها إقليما في حرب الخامس من حزيران 1967 توسّعت الى حدود تحولها الي «مدرسة في الحرب»، كان من تطبيقاتها حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي في شباط 1991 وحرب كوسوفو في العام 1998 واستطرادا حرب إسقاط النظام البعثي في العراق في نيسان من العام 2003. في حرب الأيام الستة تمحورت الأهداف «الإسرائيلية» حول «تصير» الطموحات الناصرية واحتلال أراض جديدة بغية التقاوض حول المرحلة المقبلة (القرار 242 – مشروع روجرز) وهو الأمر الذي تحقق من خلال الموافقة على القرار الدولي والمشروع الأميركي فضلا عن اكتشاف أمني وعسكري عربي خطير، اصطحح المسؤولون عنه آنذاك، على تسميته بـ«الكتسة»، وعمليا، دشنت نظرية «الحرب من فوق»، أول تطبيقاتها الصارخة في حرب الخامس من حزيران في العام 1967.

أما العام 1991 فقد جمّعت أهداف الحرب بمطلب الانسحاب العراي من الكويت، وتبحّمت نظرية «الحرب من فوق» في تحرير الكويت خلال أيام (ساعات)، وفي حرب كوسوفو – صربيا من العام 1998 فقد علق حلف شمالي الأطلسي على كتكيف مثير هذه النظرية اعتمادا على قصف جوي عبر ميسوق، أفضى إلى تغير الوضع القائم في صربيا، وهذا ما ينطبق عمليا على وقائع الحرب الأميركية في العراق في العام 2003.

لبنانيا، لم تقنع نظرية «الحرب من فوق»، في قطف أهدافها، فلا «القضاء على حزب الله»، تحقق ولا تفكيك الهياكل العسكرية للمقاومة عرف نجاحا. وإذا كان هذان الهدفان قد شكلا خلفية وبعدا لحرب تموز 2006 فإنّ فشل الحرب في عصف بهما، جعل من نظرية «الحرب من فوق»، في موضع التساؤل والمراجعة وإعادة النظر وصلاحيتها في كل مكان وزمان.

ذاك على المستوى النظري العام، لكن على المستوى «الإسرائيلي»، فإنّ النظرية المسبوقة الذكر، والتي صاغت أحد أهم معالم التفوق العسكري «الإسرائيلي» ذي التركيز العلاني منذ العام 1948، باتت هي الأخرى محل سؤال كبير، خصوصا، اذا ما أقرنت بمعادلة سلاح جديد دخل في آليات الصراع العربي – «الإسرائيلي»، وهي معادلة صواريخ أرض – أرض.

ووفقا لذلك، برزت معادلة جديدة في الصراع قوامها «الحرب من فوق مقابل الحرب من تحت»، وهذه المعادلة التي أنتجتها حرب تموز في العام 2006، عنت أنّ مرحلة ما بعد حرب الخامس من حزيران في العام 1967 شهدت تعديلا في توازن القوى، وكذلك في النظريات والمفاهيم التي تخاض الحروب تحت ظلالها، فهـ«إسرائيل»، التي اتّمت حرب الأيام الستة بتدمير شبه كامل للبنى العسكرية العربية من خلال القصف الجوي، وتحديدا بما يرتبط بمصر، لم تحقق أراضها في حرب تموز اللبنانية بما يوصل بتفكيك الهياكل العسكرية للمقاومة، بل برزت معادلة صواريخ أرض – أرض، لتضع حداً للتفوّق العسكري لكنّ ما «الإسرائيلي»، وتعمل على –الاستماضة عنه، باعتياح الصواريخ اللبنانية للعقق الديموغرافي والاستراتيجي «الإسرائيلي»، لأول مرة منذ العام 1948.

إذًا، كرّست معادلة الصواريخ، مشهداً استراتيجياً جديداً في الصراع مع «إسرائيل»، فيما مشهد آخر لا يقل أهمية، تمثل هذه المرة بالمرح بين فنون المدرسة الكلاسيكية في الحرب وفنون مدرسة حرب العصابات.

هو السيد الحزّ السشلال والسيادي أيضاً، الذي يلّمّ للماما كاملا وشاملا وبمصداق لبيان وشعبه وسيداته واستقلاله، فيما الآخرون مرتزقة بشهادة ماورد في وثائق «ويكيليكس» عنهم، وعن استجداثهم المال السعودي الذي سلب إرادتهم الوطنية وجعلهم عبيدا لمن يملك رقابهم ومسارهم السياسي.

لقد دموا لبنان وقصوا على شريحة كبيرة من الناس كانت تمثل عماد المجتمع اللبناني آلا وهي الطبقة الوسطى، وأفقروا الناس واستغلوهم مأربهم في تهديم الوطن وجرّوه إلى الهاوية، حيث لا يريدون رئيسا للجمهورية قويا كالجنرال ميشال عون، الذي يملك حرية الضمير والقول والفعل، ولا يخشئ خلف اظافره كما هم يفعلون، فهو المبالغ في صراحته لدرجة أنه لا يتقن الخداع ولا هم له بإرضاء فلان أوعلان على حساب مصلحة الوطن والمواطن، أضيف إلى ذلك شبامته في الحسام والسلام، حيث هو الخصم الشريف وفي نفس الوقت المواطن الذي يدرك مصلحة الوطن ويعمل لها، فمن لب اللبنانيين يستطيع أن ينكر موقف الجنرال عون في حرب تموز، ألم يقل السيد حسن نصرالله، للجنرال دين على رقابنا لن يسقط من أجنداتنا ما دمنا أحياء؟ ألم يصرّح في خطابه بمناسبة يوم القدس العالمي مؤخرا أنّ حزب الله مع الجنرال في موقفه وتوجهاته؟ هذا كاف كي يعلم القاصي والداني أنّ الجنرال على حق، وأنّ مطالب الناس هي الحق الذي يفرض على كل مسؤول مؤمن بالشعب وبمصالحه أن يسعى إليه، لذلك يقفون ضد ويرفضون الاستفتاء الشعبي، والجنرال رئيس الجمهوريّة من قبل الشعب، وينعتونه بصفات لا تشبّهه وإنما تشبّههم، فهو الصريح الواضح الشفاف النقي والأبصر السريرة وهو الكاذبون المخادعون الفريسيون الذين باعوا الشعب والوطن في سوق الخاسة بتلائين من الفضة، لهذا رفضوا إجراء الانتخابات النيابية عبر آلف ذريعة وذريعة لم تقنع الناس الذين يهزّون منهم في سرهم، ومدّوا وتمدّوا من دون وجه حق، وهم الغافرون على تأمين الأمن والأمان ساعة يرغبون؟

لقد قو الجنرال ميشال عون الخير، معلنا لغة الحق في وجه سلطات جائرة عقوقفة، لهذا لا بد من التحرك السياسي الفاعل لانتخاب رئيس للجمهورية، يكون العقل والمثال في جمهورية الموز المعموسة، والقادر والمقدر على التوافق من دون أيّ ارتباط خارجي، وهنا لا بد من التذكير بالجهود السابقة حيث تمّ انتخاب أربع رؤساء جمهورية خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي دمرت الوطن، لكنها لم تدمّر رجالاته الذين حافظوا على الدولة ومؤسساتها من الانهيار، وهو الزم والعنوان للبنان الوطن العربي الحزّ المسقل، فمنها تعدّدت بيبي التاريخ حكما وتبقي سيرة الحكام الأقوياء الذين استطاعوا فرض لبنان الوطن إقليما وعربيا في ذاكرة التاريخ أمتوجذا يحتدّى.

# آراء

## من الوحدة إلى الجدران

■ **شهناز صبحي فاكوش**

عشنا طفولتنا نشد بلاد العرب أوطاني من الشام لبغدان ومن نجد إلى يمن إلى مصر فقطران، نحلح بالوحدة العربية، وصلنا في شباننا إلى التضامن العربي، وظلت تتلاشى معالم التقارب العربي إلى أن وصلنا إلى قتل العرب

اليوم نرى بناء الجدران الفاصلة، بين أبناء الوطن العربي. ماذا ينتظر أبناءنا وأحفادنا من مستقبل... عن ماذا ستحكي لهم كتب التاريخ.

كانت كتب التاريخ التي درسنا، تتحدّث عن الاستعمار العثماني والغربي، وسياسة فرق تسد، وكيف ناهضتها الشعوب العربية، حتى استقلت الواحدة تلو الأخرى... كان في كتبنا فقرات تحمل عنوان الوحدة العربية، حلم تسعى الأمة إلى تحقيقه... وأن ما استغلّفهم مأربهم في تهديم الوطن...

ندرس محادثات حسين مكماهون والمبعوثان... ونتعلم أنّ الصراع العربي - الصهيوني صراع وجود لا لصراع حدود. ونحفظ مقومات هذه الأمة، التي لها من الجوامع ما يجعلها كما شاء لها رب العزة خير أمة أخرجت للناس...

تعلمنا أنّ أمتنا العربية وضعها الله على أرض واحدة؛ ولم يجعل بينها تضاريس جغرافية فاصلة، جبالها سلاسل ممتدة، بواديهما وفيافيهما تماثية الأضراف. وأن ما أسهل، أقلام وضعت خطوطا على خريطتها؛ بدل أصبحت واقعا على أنها حدود.

التقسام الاستعماري صنع لها شعوبا بدل شعب... وجغرافيات بدل جغرافيا... وعذى فينا نزعة الانتزاع من جسد الأمة إلى كيانات، ونجح في ذلك... حتى كأنه خيارنا. لكن المثقفين، ومحنّي قوميّتهم، اشتغلوا لترسيخ مفهوم الوحدة في

مواجهة مشروع التقسيم.

كانت اكتشاف البترول في الأرض العربية، طرح شعار بترول العرب للعرب... على أنّ يستثمر لتنتمة الأمة، للقضاء على البطالة، والعمل لأجل النهضة العلمية، وما دعي بالتكنولوجيا لأجل التقدّم الصناعي والزراعي.

كلما ندرس سبل التكمال الأمة يمكنّ هذه الأمة من أن تكون قوة موازية تحسب في العالم. لم يرق هذا للمستعمر المدحور من بلادنا، فعمل على الفتن السياسية عبر

الأنذاب العييلة التي تركها خلفه من عملاء وخونة وما دعي بالظابور الخاسر.

كثرت الانقلابات وزرعت الممالك والأمارات، وحيى بالصهاينة من شتات الأرض إلى فلسطين... لكن الأمة كانت لا تزال حية، قادرة على المناهضة والتصدي لأيّ

قرار أو تصرف يمس هويتها وكيونيتها من قريب أو بعيد...

تملا الفتن وتعلّى الصوت ضدّ كل ما يمس وجودها، تنتفض، تصرخ، تستنكر، تشجب، عبارات كتنا تضيق بها، نريد الأفعال الحاسمة... اليوم أصاب

الخرس والصمم الأمة وأصبح الموت في شوارعها هدايا مجانيّة! غاب حلم الوحدة... بعد نكسة حزيران 1967، وتداولت السياسة العربية مصطلح التضامن العربي، كحدّ أدنى، كان لا يزال بعض من حسن قومي، استخدّم النقط سلاحا لأول وأخر مرة في حرب تشرين 1973، وأصبح بعدها لغة على الأمة...

ظلّ الحسن العربي والشعور القومي يتدنى، حتى وصل لحالة من الهشاشة

بدا بعدها يتلاشى... ليطرح مصطلح «الشرق الأوسط»، في قول مبطن للكيان

الصهيوني، على أنه جزء من جسد هذه الأمة، ونسوا أنّ الجسد الغريب يلفظه الجسد الحى.

دخلت الفتن بين أبناء الأمة، واصطلعت لها الحروب الأهلية، بنزعات أقلّ ما

يُقال فيها إنها طائفية في لبنان، ذات لبوس ديني في الجزائر، قبليّة في المغرب، لتشتعل أبناء البلد الواحد، فيقتل بعضهم بعضا ويزداد العدو الصهيوني

استقرارا...

بنى الكيان الصهيوني بينه وبين الأراضي الفلسطينية؛ التي ما زال أهلها

يعيشون عليها؛ جدارا يحميمهم من الفلسطينيين. ثم يقرّر النظام المصري في

وقت ما بدأ بناء جدار مع غزة الفلسطينية، واليوم بيني جدار بين تونس وليبيا...

ثم أين؟ تنتظنر...

بنّت الصين لحمايتها من الغزو جداراً، حمل اسم سور الصين العظيم، ومات

دونه الوف العمال، لكنها تعرّضت للغزو بعد بنائه ثلاث مرات... ألمانيا رفعت

جداراً قسمها لسنوات، هدمته في أيام لتتوحّد...

كم من جدار سبيني العرب لي فصل بين أبنائهم، عن كم جدار عربي فاصل

ستحتوي كتب تاريخ أبنائنا وأحفاننا... وأيّ حلم ينتظرم، وعن ماذا

سينشؤون... إلى أين ستذهب هذه الأمة... وعند أيّ منطف ستصمحو؟

## 9 سنوات على حرب تموز اللبنانية - «الإسرائيلية»: رؤية استراتيجية



بطبيعة الحال، تستتبع مراجعة مبدأ «الحرب على أرض الغير»، مراجعة لا تقل أهمية، عمادها الحرب الخاطفة، وقوة الردع، وكلاهما، لم يجدا بمقدور «إسرائيل» تطبيقهما في حرب تموز، والتطرق إليهما في تحقيقات لجنة «فينو غراه»، كان واضح الحضور، وليس من قبيل المبالغة حيال ذلك، القول، بأنّ الحرب الخاطفة «الإسرائيلية»، أسقطها اللبنانيون، كما أنّ قوة الردع، وأنّ الاسكاب بزمامها والتحكّم بها، أمر أخله المقاومون اللبنانيون في سياق من التساؤلات والخيبات «الإسرائيلية» الجاعلة من مطلق القوة مثلما كانت عليه قبل حرب تموز، على بساط من الشك الناتج عن إلزامية ان تؤخّذ بالاعتبار قوة ردى فعل الطرف الآخر «المقاومة الإسلامية اللبنانية، أو غيرها»، وكل ذلك لا يتيح لترسانة الأسلحة «الإسرائيلية» أن تقنر سلفاص نتائج الحرب، وهو المنطق الذي كان عرف سيادة فقينية بعد حرب الأيام الستة، التي رأى «الإسرائيليون» فيها، تحقيقاً لنبوءات التوراة.

انطلاقا من ذلك، يمكن القول إنّ نظريات ومبادئ ومفاهيم، أنتجتها حرب تموز في العام 2006، وعملت على تغييرها أو دفععتها إلى الخروج من الثوابت الي حقول التساؤل، وأمّم ما يقال في ذلك:

- مراجعة «مفهوم الحرب من فوق» (وهو مفهوم أنتجتته ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية).
- دخول مفهوم «الحرب من تحت» الى آليات الصراع العربي – «الإسرائيلي».
- المرح بين مفهومي الحرب الكلاسيكية وحرب العصابات.
- مراجعة مفهوم الحرب الخاطفة إقليما (مفهوم شرعه أدولف هتلر واحتل على أساسه بولندا وفرنسا).
- إقفال الباب على حصريّة «إسرائيل» لشنّ الحرب على أرض الغير.
- إعادة النظر بفهمو «إسرائيل»، لقوة الردع.

إنّ كل ذلك، أحدث انقلابا كبيرا في نظرية «الأمن القومي الإسرائيلي»، فهذه النظرية التي قامت بأجزاء كبيرة منها على العناصر الواردة قبل قليل، تعرّضت لاختلال غير قابل للجدال، وهو الأمر الذي يفترض إبعاد إنشاء لجنة «فينوغراه»، أو النقط «الإسرائيليون» سريعا المستجدات على مستوى الطارئ على هذه النظرية، فحماية العمق الاستراتيجي «الإسرائيلي» الذي يشكل أساس استمرار الدولة اليهودية، وتكوّنت من حولة نظرية الأمن القومي بمعجمها، دخل عمالبيها في دائرة النار، ما يوجب المراجعة. وفي المقابل، فإن المعادلات الجديدة التي أنتجتها حرب تموز، تنقي بحاجة الى فيض من القراءات للوقوف على المنطقتات التي أنتجتها هذه الحرب، والمعاسب الإستراتيجية منها، لبنانيا، وعربيا، بوجه خاص.